

طالبت بتخفيض حدة التصريحات المتبادلة

«الأمم المتحدة» تحذر من «خطر» التصعيد بين أميركا وإيران

«ضرورة اتخاذ خطوات فعلية للتهدئة في منطقة مضطربة فعليا»



أعلنت الأمم المتحدة أنها تشعر بالقلق جراء التصعيد المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، في منطقة الخليج.

ذكرت ذلك صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، أمس مشيرة إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش، طالب واشنطن وطهران، بتخفيض حدة التصريحات المتبادلة، بشأن التصعيد الحالي، واتخاذ خطوات فعلية لخفض حدة التوتر الحالي». وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفن دوجاريك، إن المنظمة الدولية تشعر بالقلق إزاء التصعيد المتواصل بين أميركا وإيران. وأضاف: «الأمين العام يشعر بالقلق، من التصعيد الكلامي بين الجانبين»، مضيفا: «سواء كان هناك خطوات تصعيد فعلي على الأرض أم لا، فإن هذا التصعيد يزيد من خطورة الوضع في منطقة مضطربة فعليا». وتدور حرب كلامية بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين، على خلفية

التصعيد الأخير بين البلدين، في منطقة الخليج.

وكتب الرئيس الأميركي دونالد ترامب على «تويتر»: «بعض وسائل الإعلام تنشر أخبارا كاذبة عما يدور بيننا وبين إيران»، مضيفا: «من دون أدنى معرفة، يقولون أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول التفاوض مع إيران». وهدد ترامب، إيران، بأن الحرب تعني نهايتها، وذلك في ظل تصاعد التوتر بين البلدين في منطقة الخليج. ووصلت حامله الطائرات الأمريكية «أبراهام لنكولن» إلى بحر العرب في طريقها إلى الخليج، على خلفية التصعيد الأخيرة بين أميركا وإيران، التي هددت بإغلاق مضيق هرمز. وتستعد إيران لحماية سواحلها وفرض وجودها في مياه الخليج بقوة بحرية تضم زوارق سريعة وغواصات خفية، يمكنها العمل في المياه الضحلة، وتنفيذ هجمات سريعة، مقارنة بقدرة محدودة لحاملة الطائرات الأمريكية في تلك المياه.

روحاني: أفضل الحوار.. لكن الوضع غير مناسب



شدد الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أنه بحيد المحادثات والدبلوماسية، لكنه لا يقبلهما في ظل الظروف الراهنة. نقلت وكالة إيران للأنباء (إرنا) عن روحاني قوله: «الوضع اليوم غير موات لإجراء محادثات، وخيارنا هو المقاومة فحسب. كان الرئيس الإيراني أكد قبل أسبوعين أن بلاده تواجه حربا غير مسبوقة، ودعا إلى الوحدة بين الفصائل السياسية في البلاد لتجاوز الظروف التي قال إنها ربما تكون أصعب من أوضاع البلاد خلال الحرب مع العراق في الثمانينات، وذلك في الوقت الذي تواجه فيه الدولة تشديدا في العقوبات الأميركية. من جهته، أكد الرئيس الأميركي دونالد ترمب، الاثنين، أن بلاده لم تسع لإجراء حوار مع إيران، مضيفا: «إذا أرادت طهران التفاوض فبتعديتها عليها بالخطوة الأولى».

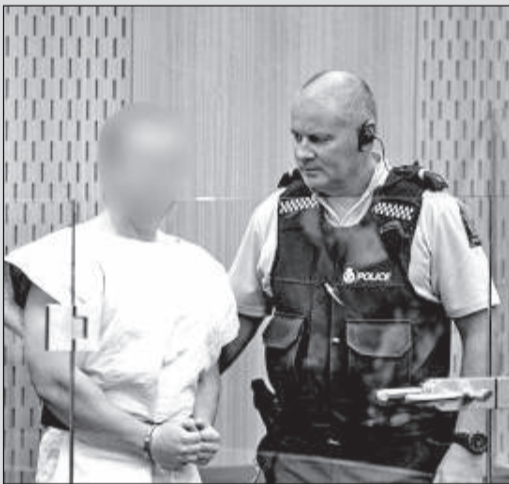
كتب ترمب في تغريدة على تويتر: «وسائل إعلام الأخبار الكاذبة نشرت كعادتها خبرا كاذبا من دون أن يكون لها أي علم (بهذا الشأن) مفاده أن الولايات المتحدة تحاول إجراء مفاوضات مع إيران، هذا تقرير كاذب، من دون أن يوضح عن أي تقرير تحديدا يتحدث».

وأضاف «إيران ستحصل بنا عندما تكون جاهزة لذلك، وفي الانتظار، يستمر اقتصادها في الانهيار، أنا حزين جدا على الشعب الإيراني!».

كما شدد ترمب في وقت لاحق الاثنين على أن إيران ستواجه «قوة هائلة» إن حاولت فعل أي شيء ضد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مضيفا أنها أبدت عداية شديدة تجاه واشنطن.

وأضاف ترمب في حديث للصحافيين أثناء مغادرته البيت الأبيض لحضور فعالية في بنسلفانيا أنه لا يزال مستعدا لإجراء محادثات مع إيران «عندما يكونون مستعدين».

نيوزيلندا توجه تهمة الإرهاب لمنفذ هجوم المسجدين



وجهت الشرطة النيوزيلندية رسمياً، تهمة الإرهاب لمنفذ مجزرة مسجدي «كرايست تشيرش» في نيوزيلندا التي قضى فيها 51 مسلماً.

وقالت الشرطة، في بيان، إن «تهمة الشروع في عمل إرهابي بموجب البند 6-ايه من قانون مكافحة الإرهاب 2002، وجهت إلى برونون تارنت».

وقالت الشرطة إنه إضافة إلى تهمة الإرهاب، يواجه تارنت 51 اتهاما بالقتل، و40 اتهاما بمحاولة القتل، في الهجمات التي وقعت في 15 مارس في مدينة كرايست تشيرش الواقعة في الجزيرة الجنوبية بنيوزيلندا.

وأوضحت الشرطة أن قرار توجيه تهمة الإرهاب اتخذ بعد مشاورات مع مدعين وخبراء قانونيين وخد موعود موعده المقبل أمام المحكمة في 14 يونيو.

وكانت نيوزيلندا بدأت تحقيقا في مذبحه مسجدي «كرايستشيرش» بالاستماع للأدلة، في وقت سابق من مايو الجاري، وفي وقت سابق، وصفت رئيسة وزراء نيوزيلندا «جاسيندا ارديرن» الاعتداء على المسجدين بأنه «هجوم إرهابي» تم التخطيط له جيدا منذ اليوم الذي أقر فيه تارنت، المؤمن بتفوق العرق الأبيض، بأنه المنفذ.

وكان المسلح بث المذبحة على فيسبوك في أسوأ هجوم بالرصاصة في نيوزيلندا.

ويحتجز تارنت، الأسترالي البالغ من العمر 28 عاماً، في سجن تحت حراسة أمنية مشددة، ويخضع لفحوص لتحديد مدى أهليته العقلية للخضوع للمحاكمة.

فريق أممي ينشئ 12 مقبرة جماعية لـ«داعش» بالعراق



عثر فريق أممي يحقق في المجازر التي تعرضت لها الأقلية الأيزيدية في العراق وتجاوزات أخرى، على 12 مقبرة جماعية، ويعمل على جمع شهادات يمكن أن تستخدم أمام محاكم عراقية أو محاكم أخرى وطنية، بحسب تقرير للأمم المتحدة أطلعت عليه «فرانس برس».

اتفق مجلس الأمن الدولي في 2017 على فتح تحقيق أممي للتأكد من أن تنظيم «داعش» سيحاكم لجرائم حرب ارتكبتها في العراق وسوريا، بعد أن رفعت هذا الملف الناشطة الأيزيدية حائزة جائزة نوبل للسلام لعام 2018 نادية مراد وأمل كلوني المحامية المتخصصة

في القانون الدولي وحقوق الإنسان. في التقرير الذي رفع إلى المجلس قال رئيس الفريق المحامي البريطاني، كريم أسد أحمد خان، إن الجهود ركزت على ثلاثة تحقيقات أولية: مجزرة الأقلية الأيزيدية في 2014 والجرائم المرتكبة في الموصل بين 2014 و2016 والقتل الجماعي لمجندين عراقيين في تكريت في يونيو 2014.

كانت الحكومة العراقية رفضت

الدعوات لفتح تحقيق أممي رغم توفر

أدلة على وجود أكثر من 200 مقبرة جماعية في العراق لصحايا تنظيم داعش في شمال العراق في 2014.

اعتبرت الأمم المتحدة أن ما تعرضت له الأقلية الأيزيدية على يد التنظيم المنطوق قد يرقى إلى الإبادة.

إضافة إلى نبش المقابر الجماعية، جمع الفريق الذي يضم 48 عنصراً «شهادات ناجين وشهود عيان» وأقام برنامجاً لحماية الشهود كما أفاد التقرير الذي عرض على

السودان: تعثر المفاوضات حول «المجلس السيادي»



أعلن المجلس العسكري الانتقالي في السودان، تعثر التوصل إلى اتفاق مع قوى إعلان (الحرية والتغيير) المعارض بشأن تشكيل المجلس السيادي.

وقال المجلس العسكري في بيان صحفي إن جلسة المفاوضات لم تصل إلى تفاهم حول نسب التمثيل ورئاسة المجلس السيادي بين المدنيين والعسكريين. وأكد العمل من أجل الوصول إلى اتفاق عاجل ومرضى يلبي طموحات الشعب السوداني ويحقق أهداف ثورة ديسمبر المجيدة مشيراً، إلى مواصلة اللجان الفنية بين الطرفين لأعمالها.

وأعلن التغيير العسكري وقوى (الحرية والتغيير) الثلاثاء الماضي أنهم خلال 24 ساعة يصدون توقيع اتفاق نهائي بشأن الفترة الانتقالية بعد التوصل إلى اتفاق حول 90% من القضايا.

وشملت المفاوضات كامل صلاحيات مجالس السيادة والوزراء والتشريعي بالإضافة إلى الاتفاق على فترة انتقالية لمدة 3 سنوات ومجلس تشريعي من 300

عضو بنسبة 67% لقوى الحرية والتغيير و33% للقوى الأخرى وذلك بالتشاور بين مجلس السيادة وقوى الحرية.

ووقعت أحداث عنف بعدما حاولت قوات بزني نظامي في الثامن من شهر

قال وزير الدفاع الأميركي السابق، جيمس ماتيس، إن الرئيس ترامب اتخذ قرار تعزيز الوجود العسكري في الشرق الأوسط لردع إيران، وليس لشن حرب.

ماتيس، الذي يزور أبوظبي، دول المنطقة إلى تشكيل جبهة موحدة لمواجهة إيران، ودفعها لتغيير «سلوكها التدميري». وعن تقييمه للوضع في المنطقة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، قال: «من الواضح أن ما نحاول أن نفعله هو تصحيح بعض النقص في الاتفاق وطبعاً، هذه هي مهمة الدبلوماسيين، وزعماء الدول».

وأضاف «حينما ارتفعت بوادر القلق، اتخذ الرئيس القرار بتعزيز الحضور العسكري والعمل مع أصدقائنا في المنطقة، للحفاظ على موقف رادع حتى نحل المشكلة الرئيسية، المتمثلة في سلوك إيران، وننوصل

ماتيس: تعزيز الوجود العسكري بالمنطقة.. لا يعني الصدام

إلى اتفاق جديد ملزم معها». وفيما يتعلق بدلالة الحشد العسكري الأميركي الأخير في الخليج العربي، قال: «ما نحاول أن نفعله هو الحفاظ على السلام، وليس شن حرب».

ولكنه عاد ليقول: «ينبغي أن تكون لدينا دوريات عسكرية مشتركة مع تعزيز القوات حتى نرسل رسالة واضحة إلى النظام الإيراني مفادها أن مشكلتنا ليست الشعب الإيراني، لكن النظام، ثم النظام، ثم النظام ومع هذا الردع الموجود في المنطقة، أنا متفائل باننا لن نصل إلى الحرب».

